المؤشرات المحاسبية السباقة للتنبؤ بالأزمة المالية
دراسة من وجهة نظر المحاسبين الأكاديميين والمهنيين

د/ معاوية كريم شاكر العاني

رئيس قسم المحاسبة

الجامعة الخليجية – مملكة البحرين

المؤشرات المحاسبية السباقة للتنبؤ بالأزمة المالية
دراسة من وجهة نظر المحاسبين الأكاديميين والمهنيين

د/ معاوية كريم شاكر العاني (*)

رئيس قسم المحاسبة – الجامعة الخليجية – مملكة البحرين

المخلص:

في هذا البحث، فقد تمت دراسة ثمانية مؤشرات يمكن أن تكون بمثابة مؤشرات سباقة للتنبؤ بظهور الأزمة المالية. هذه المؤشرات تم استقرائها من خلال الأدبيات المحاسبية والتدقيقية ذات العلاقة، وهي التخلي عن بعض المبادئ المحاسبية الأساسية والاعتماد المفرط على القيم السوقية والتوجه المفرط نحو إصدار معايير المحاسبة واعتماد فلسفة المدرسة الوضعية والراديكالية في التطبيق المحاسبي والتخلي عن استقلالية المدقق والتوجه نحو تلبية حاجات المستثمرين على حساب الأطراف المستفيدة الأخرى وسيطرة شركات التدقيق على مهنة المحاسبة والتدقيق. وقد تم اختبار مدى قدرة هذه المؤشرات على أن تشكل نظام تحذير مبكر للتنبؤ بالأزمة المالية من خلال عرض هذه المؤشرات من خلال استبانه على عينة من المحاسبين والمحاسبين القانونيين، وقد أظهرت نتائج الدراسة الميدانية موافقة العينة على أن جميع هذه المؤشرات يمكن أن تعمل كنظام تحذير مبكر وبالتالي فهي مؤشرات سباقة للتنبؤ بظهور الأزمة المالية بنسبة تفسير بلغت ٦٩%.

(*) رئيس قسم المحاسبة – كلية العلوم الإدارية والمالية – الجامعة الخليجية – مملكة البحرين
E-mail: Mawya72@yahoo.com.

The Accounting Lead-Indicators to Predict the Financial Crisis

Abstract

In this research, eight indicators that may serve as indicators of the financial crisis mergence. These indicators have been extrapolated from the related literature of accounting and auditing, such as abandon some of the basic accounting principles, the excessive reliance on market values, abundant attitude toward issuing of accounting standards, the adoption of the positive school philosophy and radicalism in the application of accounting, the abandonment of the independence of the auditor, the trend towards meeting the needs of the investors rather than the other parties, the dominance of audit firms on the profession of accounting and auditing. The ability of these indicators has been tested to formulate an early warning system to predict the financial crisis through the presentation of these indicators through a questionnaire on a sample of accountants and chartered accountants. The results of this study shows the approval of the sample that all of these indicators serve as an early warning and thus, they are indicators to predict the emergence of the financial crisis with explanation ratio amounted 69%.

أولاً: منهجية البحث:

١- مشكلة البحث: إن مشكلة البحث تطرح من خلال الأسئلة التالية:

أ- هل أن المحاسبة جزء من الحل أم جزء من المشكلة؟

ب- ما هي مجموعة المؤشرات السباقة التي يمكن أن تنتظم ضمن إطار تحليلي تفسيري تنبؤي يصلح أن يكون نظام تحذير مبكر للتنبؤ باحتمالية وقوع أزمة مالية؟

٢- هدف البحث: يركز البحث، على المناخ الذي يسبق وقوع أزمة اقتصادية بحجم الأزمة المالية العالمية. وبالتأكيد، فأن المناخ المقصود هنا هو الأجواء المحاسبية سواء تلك التي تسود في التطبيق العملي أو داخل أروقة المدارس الفكرية المحاسبية. أن هذا البحث ليس استعراضا تاريخيا لمجريات الأحداث التي تسبق وقوع الأزمة المالية ولكن هي محاولة لبناء نظام تحذير مبكر للتنبؤ بإمكانية حدوث أزمة مالية وأن أحد أسبابها هو المحاسبة، خاصة وأن المحاسبة دائما هي المتهمة بأنها هي التي أحدثت الأزمات السابقة وبالتالي فإن البحث يركز على دراسة تأثير مجموعة من العوامل المحاسبية التي يمكن أن تشكل نظام تحذير مبكر يساعد المهتمين على التنبؤ باحتمال وجود أزمة في المحاسبة قد تخرج خارج إطار المحاسبة لكي تنتقل في عموم الاقتصاد.. ومع ذلك فإن البحث سوف لن يبتعد عن الجانب التاريخي لهذا الموضوع.

٣- فرضيات البحث: أن الباحث يفترض هناك مؤشرات سباقة يمكن من خلالها الحصول على إشارات محاسبية تحذيرية لوقوع أزمة مالية. إن هذه المؤشرات ستكون قادرة على تقديم تفسير وإمكانية للتنبؤ بالأزمة المالية قبل حدوثها، وتتفرع عن هذه الفرضية الفرضيات التالية:

أ- يمثل مؤشر التخلي عن العمود الفقري في المحاسبة (كلفة تاريخية - حيطة وحذر - موضوعية) مؤشرا سباقا لظهور الأزمة.

ب- يمثل مؤشر السيطرة على مهنة المحاسبة من قبل شركات التدقيق بدلاً من المنظمة المحاسبية المهنية مؤشرا سباقا لظهور الأزمة.

ج- يمثل مؤشر الاعتماد المفرط على القيم السوقية العادلة مؤشرا سباقا لظهور الأزمة.

د- يمثل مؤشر الاعتماد المفرط على القيم السوقية العادلة مؤشرا سباقا لظهور الأزمة.

هـ- يمثل مؤشر الإفراط اللاعقلاني في إصدار المعايير المحاسبية مؤشرا سباقا لظهور الأزمة.

و- يمثل مؤشر التنازل الكبير عن استقلالية المدقق مقابل أشياء أخرى مؤشرا سباقا لظهور الأزمة.

ز- يمثل مؤشر التحول بالبحث المحاسبي نحو البحوث الوضعية البراغماتية بشكل مفرط مؤشرا سباقا لظهور الأزمة.

ح- يمثل مؤشر الراديكالية في إعداد وتطبيق المعايير المحاسبية مؤشرا سباقا لظهور الأزمة.

ط- يمثل مؤشر التوجه المفرط نحو تلبية حاجات المستثمرين على حساب الأطراف المستفيدة الأخرى مؤشرا سباقا لظهور الأزمة.

٤- الجانب النظري تم فيه الاعتماد على المراجع ذات العلاقة من كتب ودوريات وأبحاث معروضة على شبكة الانترنت.

٥- الجانب التطبيقي من هذا البحث سيمثل عرض المؤشرات السباقة في استبانه معدة لغرض الحصول على وجهة نظر مجموعة من المحاسبين على طبيعة المناخ المحاسبي قبل الأزمة الاقتصادية وفيما إذا كانت هذه المؤشرات لها فضل السبق في التنبؤ بالأزمة المالية. وقد استخدم الباحث بعض الأساليب الإحصائية الغرض تحليل الإجابات وعرض النتائج كالمتوسطات الحسابية ومعاملات الاختلاف والتحليل العاملي لغرض ترتيب المؤشرات حسب أهميتها.

٦- الدراسات السابقة والمحفز للبحث:

إن موضوع المؤشرات السباقة يمثل أحد المواضيع المهمة في الاقتصاد والتمويل والاستثمار وقد استخدم هذا المدخل لبناء أنظمة الإنذار المبكر في هذه المجالات بسبب أهمية التنبؤ بالأزمة الاقتصادية لما لها من تأثير على مجمل الحياة وخاصة في السنوات الماضية من القرن العشرين والقرن الحالي. وقد طور الباحثون مداخل أنظمة الإنذار أو التحذير المبكر للتنبؤ باحتمالات ظهور الأزمة المالية في هذه المجالات وقدم مثلًا Kaminsky et-al (١٩٩٨) دراسة لبناء نظام إنذار مبكر على أساس وجود مجموعة من المؤشرات التي تسلك سلوك غير اعتيادي في الفترة التي تسبق الأزمة المالية وقد استنتجت الدراسة وجود مجموعة من المؤشرات الاقتصادية مثل معدل التصدير وانحراف سعر صرف العملة عن المعدل الاعتيادي والمخرجات وأسعار الأسهم. أما Cheang (٢٠٠٨) فقد درس بعض المؤشرات السباقة للتنبؤ باحتمال تأثيرها على ظهور الأزمة المالية في المؤسسات المالية في مكاو، وقد استنتج بأن بناء نظام إنذار مبكر سيكون مفيد في التنبؤ بأزمة أخرى قد تلحق

باقتصاد البلد. أما دراسة Fellmann (٢٠١٠) فقد استخدم فيها نموذج المؤشرات السباقة أيضًا بشكل مماثل لدراسة Kaminsky et- al حيث تم تحليل سلوك عدد من المؤشرات قبل حدوث الأزمة المالية لغرض التنبؤ بإمكانية استخدامها كنظام تحذير مبكر. كما جاءت دراسة Jacobs and Kuper (٢٠٠٣) لكي تدرس مؤشرات الأزمة المالية في ستة دول أسيوية لكل تشكل نظام إنذار مبكر للتنبؤ بإمكانية حدوث أزمة مالية في هذه الدول وقد تم فحص أربعة مجموعات من المؤشرات الخارجية والمالية والمحلية والدولية وقد جاءت هذه المؤشرات بطابع اقتصادي ذا قدرة على التنبؤ بحدوث الأزمة. بينما استخدم Elchengreen et- al (١٩٩٧) مدخل المتغير المميز (Logit) في التنبؤ بظهور هذه الأزمات. افترض الباحثون أن الأزمة المالية التي تظهر في بلد ما سوف تنتقل إلى بلد آخر وخاصة عندما تكون هناك علاقات تجارية بين البلدين أو تشابه الظروف الاقتصادية لهما.

وفي مجال المحاسبة، فقد ركز الباحثون على دور القيمة السوقية والمعيار المحاسبي الأمريكي رقم ١٥٧ في إحداث هذه الأزمة. فقد درس Moore And Baker (٢٠١٠) مجموعة من المؤشرات السباقة التي دفعت باتجاه ظهور الأزمة المالية عام ٢٠٠٨ والتي كان من أهمها استخدام القيمة السوقية في قياس الأصول والخصوم للشركات. وقد استنتج الباحثان أن مجموعة المؤشرات الخاضعة للدراسة كانت تمثل نظام تحذير مبكر إلا أنها لم تجد «آذانا صاغية» وفيما يتعلق بالقيمة السوقية فإن الباحثان استنتجا أن المستوى المعقد للمعيار ١٥٧ أسهم في تأخير الاعتراف بالأزمة المالية أما دراسة Magnan (٢٠٠٩) فقد ركزت على دور القيمة السوقية كمؤشر للتنبؤ بالأزمة وقد ربط الباحث تحليله بمحدد الحيطة والحذر معتبرا أن القيمة السوقية أقل تحفظا مما جعلها أكثر من مجرد إشارة للتنبؤ بالأومة وإنما هي تساهم في تسريع حدوثها. وطالما أن المحاسبة غالبا ما تتهم بأنها المتسبب الأساسي بالأزمات الاقتصادية التي حدثت على مر التأريخ، فأصبح من الضروري أن يتم دراسة وتحليل ومناقشة بعض المؤشرات المحاسبية التي عند ظهورها يمكن أن تطلق صفارة الإنذار تجاه احتمال ظهور أزمة اقتصادية وبما يشكل نظام إنذار مبكر يمكن أن يعرف المجتمع عمومًا والمجتمع المالي على وجه التحديد من خلاله احتمال ظهور أزمة مالية.

أخيرًا، فإن هناك نقطتان أساسيتان ذات علاقة بالموضوع. أولًا، فإن المحاسبة هي أحد المسببات الأساسية بظهور الأزمة وأن هناك مسببات أخرى ثقافية واقتصادية وسياسية وغيرها. وقد تحدث الأزمة في داخل المحاسبة ومن ثم يؤدي تظافر مجموعة من المؤشرات لكي تنتقل بعد ذلك إلى

عموم الاقتصاد كما حصل عام ١٩٢٩. ثانيًا، فإن المحاسبة ومن خلال التمويل والتحليل المالي قدمت مجموعة مؤشرات كمية يمكن من خلالها التنبؤ بفضل الشركات واحتمال إفلاسها وبالتالي التسبب بأزمات لها. إلا أن الموضوع هنا أكبر من كونه تحديد مؤشرات للتنبؤ بإفلاس شركة أو أكثر، إذ أن الإطار المحدد هنا يناقش احتمال التسبب بأزمة اقتصادية واسعة النطاق ومن خلال المحاسبة علما ومهنة وفي إطار مؤشرات سباقة نوعية وليست كمية.

ثانياً: نظام التحذير المبكر ومدخل المؤشر السابق:

يقصد بالمؤشر أنه متغير يستخدم للتنبؤ بقيمة أو تغير في القيمة لمتغير آخر. أما المؤشرات السباق فهو مؤشر يحدث قبل أن يبدأ الاقتصاد بالتحرك في اتجاه معين. كما جاء في الموسوعة البريطانية أن المؤشر يمثل وسيلة لجذب الانتباه، أنه أي متغير يمكن أن يحدث ويؤدي إلى تغير في البيئة المحيطة.

هذه المؤشرات تمثل مدخل أساسي لما يسمى بنظام التحذير المبكر Early -Ews- Warning System. يقصد بهذا النظام كما جاء في تعريف الأمم المتحدة نقلا عن (Glantz، ٢٠٠٣: ٩) أنه توفير معلومات مفيدة وفي الوقت المناسب من خلال إطار مؤسسي يسمح للأفراد بالكشف عن المخاطر من أجل العمل على تجنبها أو تخفيضها والاستعداد للاستجابة الفعالة. كما عرفه Tiberiu And Ioana (٢٠٠٩: ٤٥٨) بأنه ذلك النظام المستخدم في التنبؤ بظهور الأزمة.

يهدف هذا النظام إلى التنبؤ باحتمالية وقوع أزمة اقتصادية أو مالية أو أي نوع آخر من أنواع الأزمات فمثلا، في الاقتصاد فإن وجود مثل هذا النظام يهدف إلى التنبؤ باحتمالية أن يواجه الاقتصاد أزمة مالية في الأفق المنظور (Cheang, 2008: 62).

يتم بناء هذا النظام من خلال مدخلين، مدخل المؤشرات السباقة الذي طوره Kaminsky and Reinhart بدأ من عام ١٩٩٦ حيث افترضا وجود مؤشرات حساسة تتحول إلى إشارات ذهنية فإذا نجح مؤشر ما في تجاوز حد معين فإنه يرسل إشارة باحتمال وقوع الأزمة. (أما المدخل الثاني فهو مدخل المتغير المميز الذي يركز على وضع احتمالات لوقوع الأزمة).

تصنف المؤشرات السباقة وفقا لعدة تصنيفات، فقد تكون هذه المؤشرات كمية ونوعية كما يمكن أن تصنف بكونها محلية ودولية أو موضوعية و ذاتية أو سياسية وغير سياسية وغيرها

Jacobs and Kuper, 2003:) (Fichtner et- al, 2008: 2) (Glantz, 2003: 13) .(6

ومهما اختلف تصنيف هذه المؤشرات فإنها تهدف في النهاية إلى التنبؤ بوقوع الأزمة في أي مجال من مجالات الحياة المختلفة، إذ تعمل هذه المؤشرات على إرسال إشارات مختلفة تنذر باحتمالية عالية أو منخفضة بوقوع أزمة. وهنا يجب أن تكون احتمالات وجود هذه الإشارات عالية تتجاوز الحدود الموضوعة في المجال المعنى، فإذا كانت هذه المؤشرات بزخم كبير وتجاوزت الحدود الموضوعة فضلًا عن تكرار وجودها في كل مرة فإن احتمال وقوع الأزمة سيصبح كبيرًا.

ثالثاً: مدخل المؤشرات السباقة في المحاسبة:

أن الباحث سوف يستخدم مدخل المؤشرات السباقة لبناء نظام الإنذار المبكر والتي يقصد بها أنها عبارة عن مجموعة من المتغيرات المحاسبية التي أن وجدت بزخم كافي فإنها ستؤدي إلى حدوث أزمة حجمها بحجم الزخم الذي يكمن فيها. يهدف الباحث هنا إلى وضع إطار يمثل نظام إنذار مبكر يتضمن مجموعة من المؤشرات المحاسبية السباقة التي قد تكون محلية ودولية ولكنها بكل حال من الأحوال مؤشرات نوعية وليست كمية. إن هذه المؤشرات تمثل استقراء للمناخ المحاسبي الذي سبق الأزمات المحاسبية وهذه المؤشرات هي:

١- التخلي عن العمود الفقري للمحاسبة:

تخلي الأطر النظرية المحاسبية والتطبيق العملي عن عمود المحاسبة الفقري والذي يتألف من ثلاثة مفاهيم أساسية هي الكلفة التاريخية والحيطة والحذر والموضوعية. هنا يبدأ الباحثون والمنظمات المحاسبية المهنية والأكاديمية بتقديم الحجج والمنطق الذي يدعوهم إلى التخلي عن هذه المفاهيم الثلاثة. ولعل هناك أمثلة عديدة توضح تخلي المهنة عن هذه المفاهيم الثلاثة حدثت خلال الفترات التي سبقت حدوث الأزمة المالية عام ٢٠٠٨ منها وما ورد في تقرير لجنة Jenkins عام ١٩٩٤ حول ضرورة التخلي عن مفهوم الحيطة والحذر. كما جاء في الأسباب الموجبة لإصدار معيار المحاسبة الأمريكي رقم ١٥٧ عام ٢٠٠٦ من قبل مجلس معايير المحاسبة المالية، إن إصدار هذا المعيار جاء ليقضي على الاختلافات في تطبيقات القيمة السوقية، مما يعني أن هذه التطبيقات كانت أمرًا واقعا ومنتشرا بشكل كبير مما استلزم إصدار معيار خاص بقياسات القيمة السوقية.

ولعل اقتباسا من أحد الباحثين في المحاسبة يوضح لنا مدى خطورة التخلي عن مبدأ الحيطة

والحذر:

«إن الخطأ الأكثر أهمية في الإصلاح المحاسبي الذي قدم للعالم والذي دمر قرون من الخبرة المحاسبية وإدارة الأعمال هو استبدال مبدأ الحيطة والحذر، ذو الأولوية الأولى في ترتيب المبادئ المحاسبية، بمبدأ القيمة السوقية العادلة» (Soto, 2009).

إن هذا يعطي انطباع حقيقي حول حجم مبدأ الحيطة والحذر والمبادئ الأخرى المرتبطة به (الموضوعية والكلفة التأريخية) في البناء الفكري والتطبيقي في المحاسبة، إذ أن التخلي عنها كان عاملا أساسيا في ظهور الأزمة الاقتصادية. فعلى سبيل المثال، فإن أحدى المشاكل الأساسية التي ظهرت بعيد الأزمة الاقتصادية عام ١٩٢٩ هي أن المحاسبة كانت تعاني من عدم وجود بناء فكري لها أو خلو التطبيق المحاسبي من أي منطق داعم، وفي تلك الفترة كان الأصوات المحاسبية قد اتجهت نحو ضرورة وضع مثل هذا البناء أو المنطق من خلال صياغة مجموعة من المفاهيم والمبادئ المحاسبية، وفعلا فقد اتجهت المهنة نحو ذلك وكانت مبادئ الحيطة والحذر والكلفة التاريخية والموضوعية على رأس قائمة المبادئ المحاسبية التي تمت صياغتها آنذاك.

وفي بداية الستينات من القرن العشرين وعند بدأت أبحاث مجلس مبادئ المحاسبية (APB)، قدمت دراسات حول تبني التطبيق المحاسبي لنموذج الكلفة الجارية كبديل عن نموذج الكلفة التاريخية، إلا أن صيحات كثيرة كانت قد تعالت داخل وخارج مهنة المحاسبة بضرورة عدم تبني النموذج الجديد بحجة أن المجتمع المالي غير مستعد لتلقي صدمة أخرى قد تؤثر على الوضع الاقتصادي العالمي.

٢- مناقشة مواضيع حساسة في التطبيق المحاسبي: (القيمة السوقية كمثال)

ظلت مواضيع القيمة السوقية وتفضيلها على الكلفة التاريخية إحدى المواضيع الحساسة التي تناقش داخل أروقة المنظمات المحاسبية دون أن تؤدي هذه المناقشات إلى استبدال كامل لمدخل الكلفة التاريخية. وقد ظلت هذه المناقشات على مدى أكثر ٥٠ عامًا تدور في أروقة المنظمات المحاسبية إلا أنها ازدادت بشكل كبير في السنوات الأخيرة حتى أنتجت عام ٢٠٠٦ أكثر المعايير إثارة للجدل وهو المعيار رقم ١٥٧ الصادر عن مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي حول محاسبة القيمة العادلة (Ryan, 2008:2). المشكلة في ذلك أن هذه المناقشات غالبا ما يصاحبها صراع

بين الأطراف المختلفة ورغبة في تفضيل مصلحة محددة لطرف واحد دون الأطراف الأخرى. ويعود السبب في ذلك، كما هو الحال مع القيمة السوقية، إلى أن هذه المناقشات تأتي بعد شيوع التطبيق المحاسبي في بيئة العمل مما يعني فرض أمر واقع على المنظرين والمنظمات المهنية من أجل استصدار معيار محاسبي ينظم طريقة التطبيق.

ولعل هذا المعيار كان من أكثر المعايير التي واجهت انتقادات واسعة وصل بعضها إلى حد تحميله سبب الأزمة المالية الأخيرة عام ٢٠٠٨، إذ يرى Magnan (٤: ٢٠٠٩) أن العبء الذي تحمله هذا المعيار جاء بسبب:

أ- أن الكثير من أساتذة المحاسبة ضغطوا على هيئات وضع المعايير المحاسبية لإصدار هذا المعيار.

ب- تخفيض الاعتماد على الكلفة التاريخية تدريجيا.

ت- تعديل الإطار الفكري في المحاسبة لكي يبني على أساس القيمة السوقية.

ولعل هذه هي المرة الأولى التي يصدر فيها مثل هذا الدعم لمعيار مثير للجدل مثل المعيار رقم ١٥٧ من قبل أساتذة المحاسبة وبالتالي فقد ولد ذلك انتقادا كبيرًا لهذا المعيار باعتباره قد أطلق شرارة الأزمة المالية.

٣- الراديكالية في فرض التطبيقات المحاسبية:

الراديكالية هي نقيض التطورية أو التدريجية. والتي يراد بها تغيير واقع الحال بشكل كلي أو شامل، وقد عرف التغيير الراديكالي بأنه انفجار غير محكم عن التوجه الموجود حاليا يأخذ مكانه بشكل ثوري (Kooistra, 2001: 5). وغالبا ما تكون هاتين الصفتين (الراديكالية والتطورية) ملازمتين للعلوم المختلة. وفي المحاسبة، فإن صفة التطورية كانت هي الصفة الأكثر شيوعا حتى أن الفكر المحاسبي كان قد وظف منطق التطورية كأساس لاختيار التطبيقات المحاسبية، إذ أن الكثير من التطبيقات المحاسبية قد تم اعتمادها لأنها قد استقرت في الواقع العملي، ومن ثم فقد نشأ من المحاسبة المدخل النفعي الذي يقوم على أساس استقرار التطبيقات المحاسبية بسبب نفعيتها التي تولدت عن طريق استقرارها النسبي الذي عادة ما يأخذ فترات زمنية طويلة.

إن المشكلة هي أن المدخل لا يزال يعتبر الأساس في تطوير النظرية والتطبيق المحاسبي وكذلك لا

يزال أساس المنفعة كحل عملي يمثل الأساس الذي يستند إليه مستخدموا المنهج في إقرار التطبيقات المحاسبية، إلا أن المقصود بالمنفعة هنا هي منفعة المستثمرين فقط. بمعنى أن التطبيقات المحاسبية تبني على أساس أنها توفر حل عملي لمنفعة المستثمرين وليس على أساس الاستقرار النسبي. وقد شهدت المحاسبة تغييرات راديكالية كثيرة منها إلغاء طريقة دمج المصالح في المحاسبة عن اندماج الشركات واحتساب إطفاء شهرة المحل والمحاسبة عن القيمة السوقية. ليس هذا فحسب، بل إن بعض الباحثين اعتبروا أن التحول نحو المعايير المحاسبية الدولية تمثل تغييرا راديكاليا بحد ذاتها كما حدد ذلك Paglietti (٢٠٠٨: ٨٥) حيث ذكر بأن اعتماد المعايير الدولية في إيطاليا كان تغييرا راديكاليا في المحاسبة.

إن المحاسبة هنا ينظر إليها على أنها وسيلة ليس للمساهمة في التغيير فقط وإنما تعمل على تشكيل عملية التغيير ذاتها من خلال التطبيقات المحاسبية التي ينظر إليها كأدوات تستخدمها المحاسبة لأحداث الاستقرار أو التغيير في المجتمع لأن هذه التطبيقات تؤثر وتتأثر بالبيئة فضلًا عن المعرفة والخبرة بالنسبة للمحاسبين (Kooistra, 2001: 2).

٤- المدققون باعو استقلاليتهم مقابل أجور خدمات التدقيق:

لعل هذه من أخطر المشاكل التي تواجه مهنة التدقيق على حد سواء. فحينما يفقد المدققون استقلاليتهم مقابل أجور التدقيق، فإن ذلك يعني انحطاط المهنة وتخليها عن دورها الأساسي في حماية المستثمرين والأطراف المستفيدة الأخرى من خدمات التدقيق. في هذه الحالة، يبدأ المدققون بإصدار تقارير تدقيق لا تعكس حقيقة الوضع المالي للشركات ونتائج أعمالها، وإنما تعطي صورة إيجابية عن أوضاع سيئة للشركات وعندما تصبح هناك علاقة طردية قوية بين إصدار تقارير نظيفة وعدد الشركات التي تصدر بشأنها التقارير فإن من المتوقع أن يقود ذلك إلى أزمة ثقة بين جمهور المستفيدين ومهنة التدقيق ومن ثم يتبعها أزمة في نطاق الاقتصاد ككل (Bartton, 2004: 9).

بعد الأزمة التي أصابت شركة Enron للطاقة الأمريكية تمت ما عادة مناقشة موقف المنظمات المهنية من مفهوم الاستقلالية. فعلى سبيل المثال، في عام ٢٠٠٢ قام الCima بمراجعة مفهوم الاستقلالية وعلاقته بمهنة التدقيق وإدراك المجتمع له ولمهنة التدقيق بالكامل في انكلترا. (Cima, 2002: 15) وكذلك فقد تضمن قانون Sarbances- oxley عام ٢٠٠٢ قواعد أكثر صرامة لاستقلالية المدقق (Cosgrove and Niederjohn, 2006:1) مما يدلل على أهمية هذا

المفهوم وخاصة كلما ظهرت أزمة سببها المحاسبة وهذا ما حصل بعد أزمة ١٩٢٩ وأزمة ٢٠٠٢و ٢٠٠٨.

فعلى سبيل المثال، فقد تضمن قانون Sox منع شركات التدقيق من تسعة أنواع من الخدمات التي تقدمها لعملائها لأن هذه الخدمات تفقد المدققين استقلاليتهم. وإذا ما علمنا أن معظم دخل هذه الشركات يأتي من هذه الخدمات، فإن موضوع الاستقلالية يصبح مشكلة أساسية، لأن الدخل يعتمد على التخلي عن الاستقلالية وقدرة المدققين على الصمت. (Sinkka, 2009: 873).

٥- القيادة في المهنة تصبح من قبل شركات التدقيق وليس من قبل المنظمات المهنية والمحاسبية.

إن عالم التدقيق والاستشارات محكوم من قبل أربعة شركات تدقيق... تحتكر مهنة التدقيق الخارجي... ويبلغ مجموع دخلها أكثر من ٧٠ بليون دولار (*) وهو رقم يفوق الناتج القومي للعديد من دول العالم (Sikka, 2006: 28) وبعد أكثر من ٧٠ سنة على تأسيس هيئة الأوراق المالية (عام ١٩٣٤) وأكثر من ٣٠ سنة على تأسيس مجلس معايير المحاسبة المالية (عام ١٩٧٣) فإن Odendaal And Jager (2008) يوضحان بأنه لا توجد سلطة واضحة لدى هاتين المنظمتين، وهنا يتبادر إلى الذهن سؤال أساسي يتعلق بمن يقود المهنة؟

يشير رئيس مجلس معايير المحاسبة المالية السيد Edmund L. Jenkins إلى أن «... بعض المراقبين يرون أن المجلس غير مستقل عن شركات التدقيق الكبرى بما فيه الكفاية» (Jenkins: 2002) فضلًا عن أن المجلس لا يمتلك السلطة لإلزام الشركات بتطبيق معاييره لأن الإلزام يأتي أساسا من مصدرين هما شركات التدقيق الكبرى وهيئة الأوراق المالية.

ولعل فحص العلاقة بين شركات التدقيق وقانون Sarbances- Oxley (sox) عام ٢٠٠٢ يمكن أن يوضح مدى قدرة هذه الشركات على البقاء على رأس السلطة المحاسبية والتدقيقية. فقد ذكر Wyatt في الاجتماع السنوي للجمعية الأمريكية للمحاسبة عام ٢٠٠٣ وهو يتناول بالتحليل تأثير القانون Sox على شركات التدقيق بأنه على الرغم من أن القانون جاء ليساعد في تحسين صورة المهنة ويضع حدود لمتطلباتها، إلا أن المبررات الأساسية لتخفيض «المهنية المحاسبية» بقيت على حالها (Wyatt: 2003) وربما يقصد Wyatt بالمهنية المحاسبية أنها سلطة وقدرة هذه

(*) بلغ دخل هذه الشركات عام ٢٠٠٧ بحدود ٨٩ بليون دولار.

الشركات على منع أي تدخل في الشئون المهنية.

كما صور Cosgrove and Niederjohn (٢٠٠٦: ٣-٤) قدرة هذه الشركات على التعامل مع قانون Sox بشكل أكثر تحليلا وعمقا من خلال المتطلبات الإضافية التي فرضها القانون. بسبب هذه المتطلبات فقد ارتفعت أجور التدقيق لأن هناك تقارير وإجراءات إضافية يجب أن يتم إنجازها، وبطبيعة الحال فإن هذه الأجور تحدد فقط في ضوء مستوى المنافسة بين هذه الشركات. من جهة أخرى فإن القانون منع هذه الشركات من تقديم تسعة أنواع من الخدمات التي كانت تقدمها سابقا، إلا أن المراقبين لاحظوا أن أجور التدقيق التي تحددها هذه الشركات لم تتأثر بهذا القانون. أن شركات التدقيق الكبرى تأتي على رأس القيادة لمهنة المحاسبة وخاصة فيما يتعلق بقدرتها على تفسير المعايير المحاسبية إذ هناك أمثلة كثيرة حول تدخل هذه الشركات في صياغة التطبيقات المحاسبية وتفسيرها كما حصل مع معيار المحاسبة عن تكاليف الاستكشاف في عقود النفط والغاز رقم ٦٩ عام ١٩٨٢.

من جهة أخرى، فغالبا ما تستعين المهنة بالشركات الكبرى لإجراء الدراسات والبحوث حول مسائل معينة في المحاسبة والتي من أشهرها لجنة أهداف المحاسبة المسماة لجنة Trueblood وهو رئيس شركة Touche Ross and co إحدى شركات التدقيق الكبرى وقتئذ والتي شكلت أساس أهداف المحاسبة في الإطار الفكري لمجلس معايير المحاسبة المالية.

٦- الإفراط اللاعقلاني في إصدار المعايير المحاسبية:

يعتبر موضوع المعايير المحاسبية من أهم المواضيع التي تناقش في سياق جهود المهنة لتنظيم المحاسبة منذ أن أنشئ مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي واللجنة الدولية لمعايير المحاسبة (الآن هي مجلس معايير المحاسبة الدولية) وحتى الوقت الحاضر.

وقد خول مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي إصدار هذه المعايير من قبل الحكومة ممثلة بهيئة الأوراق المالية. ومنذ عام ١٩٧٣ ولغاية الوقت الحاضر أصدر هذا المجلس الكثير من المعايير والتفسيرات والتوضيحات والنشرات الفنية والاستفسارات حول مسائل معينة وغيرها. فعلى سبيل المثال، هنالك ١٦ مشروع معيار في عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١ من المتوقع أن ينجز منها بشكل نهائي ٩ معايير عام ٢٠١١ وهناك ١٠ مشاريع لمسائل طارئة تعرض على المجلس انجزت عام ٢٠١٠ (www.fasb.org).

من جهة أخرى هناك النشرات التي تصدرها هيئة أوراق المالية والتي تهتم بمسائل جدلية وتفسيرية لمعايير مختلفة. أن هذه النشرات قد تقوم أحيانا بدور أساسي في التطبيق المحاسبي كم حصل مع موضوع التقارير القطاعية حيث أصدرت الهيئة ضوابطها وتعليماتها متجاوزة بذلك رأي مجلس مبادئ المحاسبة حول الموضوع في ذلك الوقت.

أن بيئة المحاسبة مع هذه المعايير والنشرات والتفسيرات قد تبدو مربكة ومعقدة ومشوشة إلى حد كبير خاصة إذا ما علمنا أن مجلس معايير المحاسبة الأمريكي كان يعتمد منه الRule- Based standards في صيغة المعايير المحاسبية. إن هذا المدخل يقدم معايير بتفاصيل كثيرة ودقيقة قد تكون مرهقة عند التطبيق العملي لها لأنها تنزل إلى أدق التفاصيل. ولذا فقط طلبت هيئة الأوراق المالية من المجلس اعتماد منهج الPrinciple- based standards عند إعداد هذه المعايير لأنه يوفر أساس شامل ومرن للتعامل مع المواقف الجديدة والمختلفة عما سواها والاهم من ذلك أن المنهج الأخير ملائم لأغراض الإبلاغ المالي الدولي (Beest, 2009: 6).

٧- التركيز العالي على وجهة نظر المستثمرين والمساهمين دون الأطراف الأخرى في توجيه المعلومة المحاسبية.

كما هو معروف، فإن المحاسبة في إيطاليا على سبيل المثال ذات توجه نحو الدائنين وتلبية حاجات الجهات الحكومية. وحينما تم اعتماد المعايير الدولية عام ٢٠٠٥ فإن توجه المحاسبة أصبح تجاه المستثمرين وسوق رأس المال وهذا يعني تحولا في توجيه المعلومة المحاسبية بشكل مختلف تماما. (Paglietti, 2009: 85) وبطبيعة الحال، فإن هذا الحال يسري على كل الدول التي اعتمدت المعايير المحاسبية الدولية، وبالتالي أصبحت هناك مشكلة في إمكانية أن تتمكن النظم المحاسبية التي تعتمد على المعايير الدولية في مواجهة حاجات المستثمر المحلي لأن هذه المعايير وضعت لتلبية حاجات المستثمر الدولي. من جهة أخرى، فإن هناك مشكلة أخرى تتمثل في إمكانية أن تتمكن النظم المحاسبية المحلية في مواجهة التحديات التي تفرضها المعايير الدولية.

إن التوجه نحو المستثمرين أصبح أمرا مقررا في الكثير من الأطر المحاسبية الرسمية وغير الرسمية. فعلى سبيل المثال، فإن تقرير Jenkins عام ١٩٩٤ قرر أن المستخدمين الأساسيين للمعلومات المحاسبية هم المستثمرون والمقرضون والمحللون الماليون، إذ يعتبر هذا التقرير الصادر عن أهم منظمة محاسبية عالمية هي المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين الأساس الذي يتعمد مجلس معايير

المحاسبة المالية الأمريكي في إصدار المعايير المحاسبية.

كما أن هناك أكاديميون قد طالبوا بتعديل الإطار الفكري للمحاسبة القائم على أساس الكلفة التأريخية لكي يتبنى مدخل القيمة السوقية العادلة وبالتالي توفير معلومات للمستثمرين ذلك أن نوع من التناغم بين هذا المدخل والإطار الفكري يجب أن يحصل من أجل توفير المعلومات للمستثمرين دون سواهم خاصة وأن الأطراف المستفيدة الأخرى أو أي آثار ومضامين اجتماعية لهذا المعيار قد تركت جانبًا (Magnan, 2009: 4).

٨- غلبة البحوث البراغماتية الوضعية على البحوث الفلسفية المعيارية.

في ستينيات القرن العشرين كانت الصفة الأساسية للمحاسبة هي البحث العلمي. فقد اهتمت الجمعيات المحاسبية المهنية والاكاديمية بإعداد البحوث والدراسات ذات الطابع الفلسفي الجدلي القائم على أساس المسلمات والبديهيات والمقدمات المنطقية والتي تشكل جوهر الفلسفة المعياريي، وقد وصف Zeff (٢٠٠٣: ٢٠٧) هذه المرحلة بأنها تلك المرحلة التي أصبح لدى المجتمع ثقة كاملة بالبحث العلمي في المحاسبة الذي كان ينشر في المجلات الأكاديمية والمهنية على حد سواء.

إلا أنه ومع طرح أفكار المدرسة الوضعية في المحاسبة من قبل (W&Z) Watts and Zimmerman في نهاية سبيعنيات القرن العشرين، بدأ هناك توجه نحو بحوث هذه المدرسة ذات الطابع العملي البراغماتي سواء من قبل الأكاديميين أو المهنيين. إذ يرى Zeff (٢٠٠٣: ٢٧٨) أن المهنيين سحبوا أنفسهم من مناقشة القضايا الجلدية وإن الأكاديميون لم يعد يناقشوا مسائل تخص المفاهيم المحاسبية وما سواها، حتى أعلنت مجلة المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين Journal of Accountancy عام ١٩٨٢ عن تبينها للفلسفة الوضعية ودعت الباحثين إلى كتابة البحوث والمقالات ذات الطابع البراغماتي. وكذلك الحال في الجمعية المحاسبية الأكاديمية الكندية Caaa التي وضحت في رسالتها عبر مجلتها Canadian Accounting Perspectives أن الهدف هو نشر البحوث التطبيقية في المحاسبة والذي يعد أفضل منهج للربط بين النظرية والتطبيق. (Richardson, 2004: 149).

إن اعتناق أفكار المدرسة الوضعية في البحث المحاسبي وصل إلى حد ذكر فيه روادها W&Z (١٩٩٠: ١٣٢) إلى القول بأنه «لغاية تاريخية، لا توجد هناك مجموعة من التفسيرات البديلة المنطقية لهذه المتغيرات –المتغيرات المؤثرة في التطبيق المحاسبي– في الأدبيات المحاسبية».

وعلى الرغم من الإقبال الكبير على المدرسة الوضعية إلا أن البحث والتطبيق المحاسبي لا يعتمد بالضرورة على أفكار هذه المدرسة فقط. فقد وجهت انتقادات شديدة لهذه الأفكار وعدها البعض بمثابة حدث سيء في المحاسبة أدى إلى ضعف كبير في النظر إلى المحاسبة كعلم يقف في مصاف العلوم الأخرى. وهنا يقول Dunmore (٣٣: ٢٠٠٩) أن البحث الوضعي كما هو مطبق الآن في المحاسبة يعد قاصرا عن أن يشكل برنامج بحثي ناجح، فضلًا عن أنه غير قادر على تحقيق الأهداف العلمية.

رابعاً: جمع وتحليل البيانات:

لقد تم وضع هذه العوامل الثمانية في استبانه وزعت على عينة من أساتذة المحاسبة والمحاسبين المهنيين لغرض الحصول على أرائهم حول مدى قدرة هذه العوامل للدفع باتجاه ظهور الأزمة المالية وفيما إذا كانت هذه العوامل تمثل عوامل سباقة لظهور هذه الأزمة. تم توزيع ٦٥ استبانه بلغ المسترد منها ٥٧ أي بنسبة ٨٧,٧% وهي تمثل الاستبانات الصالحة للتحليل وقد أعطيت المؤشرات الرموز التالية:

- X1 = مؤشر التخلي عن مبادئ أساسية في المحاسبة.
- X2 = مؤشر السيطرة على المهنة من قبل شركات التدقيق.
- X3 = مؤشر الاعتماد المفرط على القيم السوقية.
- X4 = مؤشر الإفراط اللاعقلاني في إصدار المعايير.
- X5 = مؤشر التنازل عن الاستقلالية.
- X6 = مؤشر التحول بالبحث المحاسبي نحو المدرسة الوضعية.
- X7 = مؤشر الراديكالية في التطبيق المحاسبي.
- X8 = مؤشر التوجه المفرط نحو تلبية حاجات المستثمرين.

استخدم الباحث طريقة ألفا كرونباخ وطريقة التجزئة النصفية لإيجاد معامل ثبات إجابات أفراد العينة وقد بلغت قيمة معامل ألف كرونباخ ٦٩,٥% والذي يشير إلى نتائج مرضية جدا حول ثبات هذا المقياس وعند تطبيق طريقة التجزئة النصفية بلغ معامل الارتباط (بيرسون) ٧٠,٢% مما يعني أن درجة الاتساق بين فقرات المقياس مقبولة تماما لأغراض البحث العلمي.

وبعد جمع البيانات وتفريغها، أجرى الباحث بعض التحليلات الإحصائية وكما يلي:

١. المتوسط الحسابي والانحراف المعياري:

بداية هناك نسبة كبيرة من العينة وافقت على اعتبار المحاسبة عاملا أساسيا في ظهور الأزمة المالية بمتوسط حسابي ٣,٩٦ وبنسبة مئوية بلغت ٧٩,٢%. إن المحاسبة هنا تتضمن مجموعة مؤشرات إذا ما وجدت بزخم كبير فإنها تعمل كمؤشرات سباقة للتنبؤ بالأزمة المالية. إن المتوسطات الحسابية لهذه المؤشرات كما في الجدول أدناه:

جدول رقم (١) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ومعامل الاختلاف للإجابات

المؤشر	الوسط الحسابي	الأهمية النسبية	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف
X1	3.98	79.6%	1.142	%٢٨,٦٩
X2	4.82	96.4%	0.539	%١١,١٨٢
X3	4.07	81.4%	1.015	%٢٤,٩٤
X4	4.00	80%	0.845	%٢١,١٢٥
X5	4.98	99.6%	0.132	%٢,٦٥
X6	3.75	75%	1.327	%٣٥,٣٨
X7	3.61	72.2%	1.306	%٣٦,١٨
X8	4.65	93%	1.142	%٢٤,٥٦

تعكس هذه النتائج بشكل أولي تأثير هذه المؤشرات في ظهور الأزمة المالية، إذ تشير إلى أن جميع هذه المؤشرات لها تأثير في التنبؤ بظهور الأزمة وبالتالي فإنها تشكل مؤشرات سباقة نحو ظهور هذه الأزمة ويمكن من خلالها الاستنتاج بوجود أزمة تلوح في الأفق في حال ظهورها وقد أجمعت عينة الدراسة على تأثير هذه العوامل بترتيب يعكس تأثيرها. فقد جاء مؤشر استقلالية المدقق أولًا بمتوسط حسابي ٤,٩٨ وأهمية نسبية بلغت ٩٩,٦% يليه مؤشر شركات التدقيق بمتوسط حسابي ٤,٨٢ وأهمية نسبية ٩٦,٤%، أما مؤشر الراديكالية في التطبيق المحاسبي فقد جاء بمتوسط حسابي ٣,٦١ وأهمية نسبية ٧٢,٢%.

كما أن معاملات الاختلاف أظهرت نتائج جيدة جدًا ذلك أن هناك نسب عالية من توافق أفراد العينة حول الأسئلة التي تعكس هذه المؤشرات السباقة. فعلى سبيل المثال، فإن أن العينة

أظهرت توافق عالي جدًا حول مؤشر الاستقلالية إذ بلغت نسبة معاملا الاختلاف ٢,٦٥%، وهذا يعني أن نسبة التوافق هي ٩٧,٣٥% في حين أن أعلى نسبة اختلاف بين إجابات أفراد العينة تتعلق بمؤشر الراديكالية في التطبيق العملي والتي بلغت ٣٦,١٨%.

٢. التحليل العاملي:

يمثل التحليل العاملي أحد التحليلات الإحصائية المهمة في تحديد أهمية مجموعة من المتغيرات التي تؤثر في متغير واحد ضمن المجموعة وقد تم استخدام هذا التحليل بهدف ترتيب العوامل المؤثرة والتي تشكل مؤشرات سباقة لظهور الأزمة المالية.

أ. توزعت المؤشرات في ثلاثة مجاميع رئيسة بنسبة تفسير بلغت ٦٨,٩٥٢% وقد جاء ترتيب المؤشرات ضمن المجموعة الأولى (مجموعة المستثمر) كما يلي:

جدول رقم (٢) مقدار التشبع لمؤشرات الأزمة

رمز المؤشر	المؤشر	مقدار التشبع
X8	حاجات المستثمرين	٠,٩٠٧
X1	التخلي عن مبادئ محاسبية	٠,٨٨٤
X6	البحوث الوضعية	٠,٨٢٤
X4	الإفراط في إصدار المعايير	٠,٥٨١

هذه المجموعة تفسر ما نسبته ٣٤,٨١٣% من نسبة التباين الكلية وفقا لدرجة التشبع، فإن مؤشر التوجه المفرط نحو تلبية حاجات المستثمرين على حساب حاجات الأطراف المستفيدة الأخرى جاء في المرتبة الأولى والذي انعكس في رغبة هذه الأطراف في التخلي عن مبادئ أساسية في المحاسبة (كلفة تأريخية – حيطة وحذر – موضوعية) خاصة إذا ما علمنا أن هناك دراسات محاسبية عديدة تؤكد وجود علاقة عكسية بين حاجات المستثمرين وهذه المبادئ المحاسبية. فعلى سبيل المثال، أكد تقرير Jenkins ١٩٩٤ أن المستثمر لا يرغب بمعلومات محاسبية معدة على أساس مبدأ الحيطة والحذر. إن هذه النتائج تنسجم مع دراسة Chen and zhang ٢٠٠٦ ودراسة Penman and zhang ١٩٩٩ حول علاقة الحيطة والحذر ونوعية الأرباح وأسعار الأسهم وأرباح الإدارة حيث أكدت أن الحيطة والحذر تعطي نوعية أرباح منخفضة وأن سوق الأسهم لن يظهر أسعار تنسجم مع هذه النوعية. من جهة أخرى، فإن بحوث المدرسة الوضعية

تنسجم مع رغبات المستثمرين لأنها تدرس حاجاتهم المتمثلة بمعلومات حول أسعار الأسهم والإيرادات وماسواها وهذا ما يتفق مع دراسة Milne ٢٠٠١ التي أكدت أن بحوث المدرسة الوضعية لا توفر معلومات حول المسئوولية الاجتماعية للشركات من ناحية أخرى، فإن هناك علاقة وثيقة بين هذه المؤشرات ومؤشر إصدار المعايير المحاسبية فالمعايير المحاسبية التي يصدرها الFasb الأمريكي موجهة نحو المستثمر أساسا وفقا للبيان رقم ١ الصادر عن هذا المجلس والذي قرر أن أهداف المحاسبة موجهة نحو المستثمر. كما أن المعايير المحاسبية منذ ثمانينات القرن العشرين وحتى وقفتنا الحاضر تعد وفقا لأفكار المدرسة الوضعية مما يؤكد هذه العلاقة الوثيقة بين هذه المؤشرات.

أخيرا، فإن معاملات الارتباط بين المؤشرات في هذه المجموعة كانت معاملات قوية وذات علاقات طردية بلغت (٠,٦٥٠، ٠,٨١٧، ٠,٦٨١، ٠,٥٢٢) وهذا ما يؤكد النتائج المستخلصة من هذه المؤشرات في هذه المجموعة.

ب. أما ضمن المجموعة الثانية (مجموعة التوجه نحو القيم السوقية) فنجد أن هناك مؤشرين أساسيين يمكن أن يكونا سباقين في التنبؤ بالأزمة المالية يفسران ما نسبته ١٩,٢٢٨% من إجمالي التباين وكما في الجدول التالي:

جدول رقم (٣) مقدار التشبع لمؤشرات الأزمة

رمز المؤشر	المؤشر	مقدار التشبع
X3	القيم السوقية	٠,٨٠٠
X2	شركات التدقيق	٠,٦٣٩

وفقا لدرجة التشبع فإن مؤشر استخدام القيم السوقية كبديل عن الكلفة التاريخية في التطبيق المحاسبي جاء أولا وهذا ينسجم مع المؤشر الثاني وهو شركات التدقيق التي تقود مهنة المحاسبة وهي تفضل استخدام معيار القيم السوقية في التطبيق ويكفي هنا أن نؤكد أن المعيار ١٥٧ والخاص بالمحاسبة عن القيم السوقية جاء بسبب شيوع استخدام هذه القيم في التطبيق من قبل المحاسبين الممارسين.

إن معامل الارتباط ضمن هذه المجموعة يؤكد العلاقة الطردية بين المؤشرات المحددة هنا إذ بلغ معامل الارتباط ٠,٣٤٩.

ج. المجموعة الثالثة (مجموعة الروح الثورية المهنية) إن هذه المجموعة تفسر ما نسبته ١٤,٩١٢%

من مجموع التباين الكلي وهي تتضمن مؤشرين كما يلي:

جدول رقم (٤) مقدار التشبع لمؤشرات الأزمة

رمز المؤشر	المؤشر	مقدار التشبع
X7	الراديكالية في التطبيق	٠,٧٧١
X5	التخلي عن الاستقلالية	٠,٥٧٨

وفقا لدرجة التشبع فإن الراديكالية في التطبيق المحاسبي جاءت أولًا ثم استقلالية المدقق ثانيًا. ورغم أن معامل الارتباط لا يفسر النتائج ضمن هذه المجموعة الآن هناك منطق جيد يمكن استخدامه في تفسير العلاقة بين المؤشرين فالمهنيون راديكاليون وثوريون ينقلبون على الواقع ويرغبون بتغييره بشكل مستمر، وقد تدفعهم ثوريتهم هذه إلى التأثير على استقلاليتهم تجاه عملائهم وبالتالي فإنهم قد يفضلون التخلي عن قدر من الاستقلالية لصالح مصالحهم ومصالح عملائهم وكلما زاد هذا القدر أصبح من المتوقع أن يفقدوها بالكامل واحتمالية ظهور الأزمة. أن هذا التفسير ينسجم مع دراسة Sikka ٢٠٠٩ من أن شركات التدقيق هي شركات رأسمالية وذات طابع تجاري إلى حد كبير وهذا يفسد استقلاليتها. وبطبيعة الحال فإن الراديكالية سمة من سمات الرأسمالية (Schramm and Latin, 2009: 4).

خامساً: الاستنتاجات والمقترحات:

في هذه الدراسة، تم فحص بعض المؤشرات السباقة التي يمكن أن تندمج معا لتشكل نظام تحذير مبكر من أجل التنبؤ بظهور الأزمة المالية، هذه المؤشرات هي التخلي عن العمود الفقري في المحاسبة (كلفة تأريخية – حيطة وحذر – موضوعية)، قيادة المهنة من قبل شركات التدقيق، الاعتماد المفرط على القيم السوقية، الإفراط اللاعقلاني في إصدار معايير المحاسبة، التنازل الكبير عن استقلالية المدقق، التحول بالبحث المحاسبي نحو المدرسة الوضعية، الراديكالية في التطبيق المحاسبي والتوجه المفرط نحو حاجات المستثمرين. أن هذه المؤشرات يمكن أن تمثل نظام تحذير مبكر للتنبؤ باحتمال ظهور الأزمة، وقد تم استقراء هذه المؤشرات من خلال الأدبيات المحاسبية والتدقيقية ذات العلاقة، ثم تم عرض هذه المؤشرات في استبانه وزعت على عينة من المحاسبين للحصول على أرائهم حول مدى كون هذه المؤشرات تصلح أن تكون بمثابة نظام تحذير مبكر. وقد أظهرت النتائج ما يلي:

١- أن المحاسبة تمثل أحد العوامل الأساسية التي تسبب أزمة مالية قد تصل إلى حجم الأزمة المالية العالمية، وتظهر المحاسبة بهذه الصورة من خلال بعض المؤشرات التي تمثل الأجواء أو المناخ المحاسبي قبل ظهور الأزمة والتي أن وجدت فإنها تمثل مؤشرات سباقة للتنبؤ باحتمال حدوث أزمة مالية.

٢- أن جميع المؤشرات التي عرضتها الدراسة يمكن أن تمثل مؤشرات سباقة بنسبة تفسير جيدة جدًا يمكن من خلالها التنبؤ باحتمال ظهور مثل هذه الأزمة، وبالتالي فإنها تعمل بمثابة نظام تحذير مبكر خاصة عندما تكون هذه المؤشرات برغم كبير يكفي للدفع باتجاه الأزمة.

٣- هناك توافق بين ما طرحه البحث في الإطار النظري ووجهة نظر العينة حول أهمية هذه المؤشرات وهذا يتضح بشكل جلي من خلال المتوسطات الحسابية ومعاملات الاختلاف.

٤- وفقا للتحليل العاملي فإن العوامل الثمانية توزعت في ثلاث مجموعات بنسبة تفسير بلغت ٦٨,٩٥٢% وقد أخذت المؤشرات الترتيب التالي:

أ- ضمن المجموعة الأولى، هناك أربعة مؤشرات حسب الترتيب هي حاجات المستثمرين والتخلي عن مبادئ محاسبية والتوجه نحو المدرسة الوضعية والإفراط في إصدار معايير المحاسبة ويمكن أن نطلق على هذه المجموعة مسمى مجموعة المستثمر بسبب وجود تناسق كبير بين هذه المؤشرات الأربعة في توجهها نحو المستثمر الذي يعتبر الآن محور التركيز والانتباه في المحاسبة. من جهة أخرى، فإن تناسق هذه المؤشرات ضمن المجموعة يتفق مع دراسات محاسبية عديدة كدراسة Chen and Zhang ٢٠٠٦.

ب- ضمن المجموعة الثانية، هناك مؤشرين حسب الترتيب هما القيم السوقية وشركات التدقيق ويمكن أن نطلق على هذه المجموعة مسمى التوجه نحو القيم السوقية لأن الأساس في استخدام هذه القيم جاء من قبل المحاسبين الممارسين والمدققين التابعين لهذه الشركات والذي على أثره تم إصدار المعيار رقم ١٥٧ من قبل مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي.

ت- ضمن المجموعة الثالثة، هناك مؤشرين أيضًا حسب الترتيب هما الراديكالية في التطبيق والتخلي عن الاستقلالية ويمكن أن نطلق على هذه المجموعة مسمى الروح الثورية المهنية لأن الثورية والراديكالية في تغيير التطبيق المحاسبي قد تؤدي إلى ضعف في استقلالية المدققين لصالح التطبيق الذي يعتقدون أنه يصب في مصلحة عملائهم.

٥- أن المحاسبة قد تكون جزء من الحل كما أنها قد تكون جزء من المشكلة. أن الإفراط الكبير في الاعتماد على المؤشرات التي تمت دراستها سيؤدي إلى أن تكون المحاسبة جزء من المشكلة وبعكسه فإنها ستكون جزء من الحل، فعلى سبيل المثال، فإن الأزمات غالبا ما تحدث في الاقتصاديات الرأسمالية وهي ناتج (في جزء منها) عن مؤشرات محاسبية ترتبط بالتوجه الكبير نحو المستثمر والاعتماد المفرط على القيم السوقية والتخلي عن استقلالية المدقق وبقية المؤشرات الأخرى، في حين أن لا يوجد دليل على أن نقيض المؤشرات السابقة قد يؤدي إلى حدوث أزمة، أي أن التوازن بين حاجات الأطراف المستفيدة والاعتماد على الكلف التاريخية والالتزام بالاستقلالية وغيرها قد أدى إلى ظهور أزمة.

٦- لا تزال هذه المؤشرات بحاجة إلى اختبارات مختلفة يمكن للباحثين إجرائها لاكتشاف مضامين أخرى ذات علاقة بظهور الأزمة المالية. أو قد يتم مناقشة مؤشرات أخرى يمكن أن تكون سباقة لظهور هذه الأزمة ولم يتم مناقشتها بعد أو استقرائها خاصة وأن المؤشرات التي تمت مناقشتها في هذه الدراسة فسرت ما نسبته تقريبا ٦٩% من مجموع نسب التفسير وهذا يعني أن هناك نسبة ٣١% تقريبا بحاجة إلى أن تفسرها مؤشرات أخرى.

٧- يمكن إجراء مقارنة بين نظم محاسبية تتبع المؤشرات السابقة دراستها ونظم محاسبية تتبع نقيض هذه المؤشرات للتحقيق من احتمالية حدوث الأزمات في النظم الأولى بسبب هذه المؤشرات وعدم حدوثها في النظم من النمط الثاني.

المصادر

1. Beest, Ferdy Van (2009), "Rules-Based and Principles- Based Accounting Standards and Earnings Management", Nijmegen Center for Economics, the Nethrland,www. ru.nl/nice/workingpapers.
2. Bratton, William W. (2004), "Rules, Principles, and Accounting Crisis in the United States", European Business Organization Law Review 5.
3. Cheang, Nicholas (2008), "Early Warning System for Financial Crises", Monetary Authority of Macao.
4. Chen, Qi, Hammer, Thomas and Zhang Yun (2006), "On the Relation between Conservatism in Accounting Standards and Incentives for Earnings Management", Journal of Accounting Research, Vol. 45. No. 3, June.
5. CIMA (2002), "An Independence View on the Independence of Auditors: CIMA Review of Auditor Independence", The Chartered Institute of Management Accountants.
6. Cosgrove, Sarah and Niederjohn (2006), "The Effects of Sarbanes-Oxley on the Public Accounting Industry", www.ssrn.com.
7. Dunmore, Paul V. (2009), "Half a Defence of Positive Accounting Research", www.accountancy-massey.ac.nz.
8. Fichtner, Ferdinand, Ruffer, Rasmus and Schnatz, Bernd (2008), "Leading Indicators in a Globalised World", European Central Bank.www.ecb.int.pub.
9. Eichengreen, Barry, Rose Andrew' and Wyplosz, Charles (1997), "Contagious Currency Crises", www.ssm.com.
10. Glantz, Michael H. (2004), "Early Warning System: Do's and Don'ts", National Center for Atmospheric Research, www.esig.ucar.edu/warning.
11. Jacobs, Jan Lestano and Kuper Gerard H. (2003), "Indicators of Financial Crises Do Work! An Early-Warning System for Six Asian Countries", www.cps.paper.
12. Jenkins Report (1994), "Improving Business Reporting - A Customer Focus: Meeting the Information Needs of Investors and Creditors".www.aicpa.org.
13. Jenkins, Edmund 1. (2002), "The FASB,s role in serving the public", www.fasb.org.

14. Kaminsky, Gracela, Lizondo, Saul and Reinhart Carmen M. (1998), "Leading Indicators of Currency Crises", IMF staff papers, Vol.45, No. 1, March.
15. Kooistra, Jeltje Van Der Meer (2001), "The Role of Accounting Practices in a Radical Change Process: Towards a Comprehensive Change Framework", www.som.eldoc.ub.rug.
16. Magnan, Michel (2009), "Fair Value Accounting and the Financial Crisis: Messenger or Contributor?" Scientific Series 27, Montreal.
17. Milne, Markus J. (2001), "Positive Accounting Theory, Political Costs and Social Disclosure Analyses: a Critical Look", BAA Annual Conference at University of Nottingham.
18. Moore, Walter B. and Baker, Chcrie A. (2010), "The 2008 Financial Crisis: FAS 157 and SAS 59 -Did they reflect reality?" Journal of Finance and Accountancy, Vol.4, September.
19. Odendaal EM and Jager H DE (2008), "Regulation of the Auditing Profession in South Africa" , Southern African Journal of Accountability and Auditing Research , Vol. 8
20. Paglietti, Paola (2009), "Exploring the Role of Accounting History Following the Adoption of IFRS in Europe. The Case of Italy", Spanish journal of accounting history, no.l1, December.
21. Penman, Stephen H. and Zhang, Xiao-Jun (1999), "Accounting Conservatism, the Quality of Earnings, and Stock Returns", www.ssrn.com.
22. Richardson, Alan J. (2004), "Applied Research in Accounting: A Commentary", Canadian accounting Perspectives, Vol. 3, No. 2.
23. Ryan, Stphen G. (2008), "Fair Value Accounting: Understanding the Issues Raised by the Credit Crunch", Council Institutional Investors.
24. Schramm, Carl and Litan, Robert E. (2009), "The End of American Capitalism?" The American, a Magazine of Ideas. Feberuary.
25. Sikka, Prem (2006), "Can Major Accountancy Firms Behave Ethically?" International accountant, September, www.aia.org.uk.

26. Sikka, Prem (2009), "Financial Crisis and the Silence of the Auditors", Accounting, Organizations and Society, Volume 34, Issued 6-7, August -October.
27. Soto, Jesus Huerta De (2009), "Financial Crisis: the Failure of Accounting Reform", Mises Daily Article, 04 Feb. www.mises.org.
28. Tiberius, Albulescu Claudiu and Ioana, Coroiu Sorina (2009), "Early Warning System for the Romanian Banking Sector: the CAAMPL Approach", The Journal of the Faculty of Economics-Economic, Vol.3, Issue 1, May.
29. Wyatt, Arthur R. (2003), "Accounting Professionalism- They Just Don't Get It!" AAA Annual Meeting.
30. Watts, Ross L. and Zimmerman, Jerold L. (1990), "Positive Accounting Theory: A Ten Year Perspective", The Accounting Review, Vol.65, No. 1, January.
31. Zeff, Stephen A. (2003), "How the U.S Accounting Profession Got Where It Is Today: Part II", Accounting Horizons, Vol. 17, No. 4, December.

ملحق رقم ١

استبانه

الأخوة والأخوات الأفاضل...

تحية طيبة...

بين يديكم استبانه لإنجاز البحث الموسم (المؤشرات المحاسبية السباقة للتنبؤ بالأزمة المالية) والذي يهدف إلى تحديد عدد من المؤشرات التي يعتقد إنها تمثل نظام تحذير مبكر للتنبؤ بظهور الأزمة المالية. أن الباحث يفترض هناك مؤشرات سباقة يمكن من خلالها الحصول على إشارات محاسبية تحذيرية لوقوع أزمة مالية باعتبار أن المحاسبة تمثل عامل أساسي من عوامل ظهور الأزمات المالية. أن هذه المؤشرات ستكون قادرة على تقديم تفسير وإمكانية للتنبؤ بالأزمة المالية قبل حدوثها.

لذا، يأمل الباحث ومن خلال مساعدتكم على انجاز هذا البحث وضع علامة (✓) أمام الوزن إلى تعتقدون أنه مناسب للسؤال المقصود وسوف تعامل النتائج بسرية تامة ولأغراض البحث العلمي فقط.

مع التقدير والاحترام

الباحث

د. معاوية كريم شاكر العاني

قسم المحاسبة – الجامعة الخليجية

أولًا: بيانات عامة

١- العمر:

٢- المؤهل العلمي:

٣- عدد سنوات الخبرة:

ت	الأسئلة/ الأوزان	٥	٤	٣	٢	١
١	تمثل المحاسبة أحد أهم العوامل الأساسية التي تدفع باتجاه الأزمة المالية.					
٢	يمثل مؤشر التخلي عن العمود الفقري في المحاسبة (كلفة تأريخية – حيطة وحذر – موضوعية) مؤشرا سباقا لظهور الازمة .					
٣	يمثل مؤشر السيطرة على مهنة المحاسبة من قبل شركات التدقيق بدلاً من المنظمات المحاسبية المهنية مؤشرا سباقا لظهور الأزمة.					
٤	يمثل مؤشر الاعتماد المفرط على القيم السوقية العادلة مؤشرا سباقا لظهور الأزمة.					
٥	يمثل مؤشر الإفراط اللاعقلاني في إصدار المعايير المحاسبية مؤشرا سباقا لظهور الأزمة.					
٦	يمثل مؤشر التنازل الكبير عن استقلالية المدقق مقابل أشياء أخرى مؤشرا سباقا لظهور الأزمة.					
٧	يمثل مؤشر التحول بالبحث المحاسبي نحو البحوث الوضعية البراغماتية بشكل مفرط مؤشرا سباقا لظهور الأزمة.					
٨	يمثل مؤشر الراديكالية في إعداد وتطبيق المعايير المحاسبية مؤشرا سباقا لظهور الأزمة.					
٩	يمثل مؤشر التوجه المفرط نحو تلبية حاجات المستثمرين على حساب الأطراف المستفيدة الأخرى مؤشرا سباقا لظهور الأزمة.					